المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 2, 2026, Pages: 332-342

The Reality of Contemporary Political Reform in the Arab World and Its Impact on Public Policies: A Case Study of the Political System in Libya Post-2011 as a Model

Idris Emhammed Ahmed Mohammed *
Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Waleed, Libya
*Corresponding author: al.baca.87@hotmail.com

واقع الإصلاح السياسي المعاصر في الوطن العربي، وأثره في السياسات العامة: دراسة حالة النظام السياسي في ليبيا ما بعد 2011م أنموذجا

إدريس امحمد أحمد محمد *
قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Received: 22-06-2026; **Accepted:** 05-09-2026; **Published:** 17-09-2026

Abstract
The concept of political reform from a contemporary perspective is no longer limited to constitutional amendments or electoral processes alone; its importance is growing day by day after surpassing traditional frameworks. It is now measured by the ability of political systems to innovate advanced public policies that enhance the efficiency of government agencies within the executive branch, elevate the capabilities of their personnel, and increase their commitment to transparency and innovation as a fundamental pillar in official duties. This ultimately benefits political systems at all levels and in various aspects, laying the foundation for building a state of institutions, law, transparency, and justice. Therefore, this research aims to analyze the role of political reform in Arab political systems from its contemporary perspective as an essential gateway to public policy innovation, while highlighting the value of enhancing transparency and its utilization within administrative and executive bodies across government institutions. This serves as an incubator and catalyst to assess the levels of administrative innovation and good governance in Arab political systems, using the Libyan political system as a model due to the Libyan society's urgent need to improve contemporary political reform within the state. Consequently, the researcher linked this to the topic to determine the extent to which the Libyan political system post-2011 relies on political reform, innovation, and enhanced transparency due to their close connection with political will in the state—conclusions reached by the research, which emphasizes the necessity of focusing on enhancing the governance of government agencies operating within these systems.

Keywords: Political reform, Public policies, Administrative innovation, Transparency, Libyan political system.

الملخص
لم يعد مفهوم الإصلاح السياسي من منظور مُعاصر، مقتصراً على التعديلات الدستورية أو العمليات الانتخابية فحسب، بل تتزايد أهميته يوماً بعد آخر، بعد أن تم تجاوز مفهومه الحديث ودوره المتقدم للأُطر التقليدية، حتى بات يُقاس به مدى قدرة الأنظمة السياسية على ابتكار سياسات عامة متطورة، تساهم في تبني سياسات عامة مبتكره حديثاً، تُعزز من كفاءة أساليب عمل الأجهزة الحكومية في السلطات التنفيذية، وترفع من قدرات العاملين بها، وتزيد من اهتماماتهم والتزاماهم بمبدأ الشفافية والابتكار، كركيزة أساسية في أداء أعمالهم الوظيفية، الأمر الذي قد يعود على الأنظمة السياسية بالنفع على جميع المستويات، وفي مختلف الجوانب، وهو ما يؤسس حتما لبناء دولة المؤسسات، ودولة القانون، والشفافية والعدالة. لذا يهدف البحث إلى تحليل دور الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسية العربية من منظوره المعاصر، كمدخل أساسي لابتكار السياسات العامة في هذه الأنظمة، مع بيان قيمة تعزيز الشفافية، ومدى استخدامها داخل الأجهزة الإدارية والتنفيذية بالمؤسسات الحكومية على مختلف المستويات، كبيئة حاضنة ومحفزة؛ وذلك من أجل معرفة مدى مستويات جودة الابتكار الإداري والحوكمة الرشيدة في الأنظمة السياسية على مستوى الوطن العربي؛ مع اتخاذ النظام السياسي الليبي نموذجا؛ نتيجة حاجة المجتمع الليبي المُلحة لتحسين مستوى الإصلاح السياسي المعاصر في الدولة. لذا حرص الباحث على ربطه بالموضوع لمعرفة مدى اعتماد النظام السياسي الليبي ما بعد 2011م، على الإصلاح السياسي، ومدي استخدامه للابتكار وتعزيز الشفافية، لما لهما من ارتباط وثيق بين الإرادة السياسية في الدولة... وهو ما توصل إليه البحث، مع ضرورة الاهتمام بتعزيز حوكمة الأجهزة الحكومية العاملة في هذه الأنظمة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي، السياسات العامة، الابتكار الإداري، الشفافية، النظام السياسي الليبي.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات ديناميكية متسارعة فرضت على الأنظمة السياسية في العالم، بما فيها الأنظمة السياسية في الوطن العربي إعادة النظر في بنيتها الهيكلية وآليات عملها الوظيفي المبني على المنظور التقليدي؛ وذلك من أجل مواكبة متطلبات العصر الحديث الذي يغلب عليه الاستخدام التكنولوجي المتطور، وفي هذا السياق برز مفهوم الإصلاح السياسي المعاصر، وأهميه استخدامه على نطاق واسع في بيئة العمل الإداري، ليس كخيار استراتيجي لتعزيز الاستقرار في هذه الأنظمة السياسية، بل كركيزة أساسية لأغنى عنها من أجل صياغة العلاقة الناجعة بين السلطة والمجتمع، وتحويل المؤسسات السياسية إلى بيئات مرنة قادرة على الابتكار والتكيف مع كل الأحداث، من خلال تطوير كفاءة مؤسسات الدولة، حتى تكون لها القدرة الكافية على مواكبة التحديات المتزايدة التي تواجها في عصر تتزايد فيه الميزة التنافسية، التي أصبحت تلعب دوراً حاسماً في تحفيز الابتكار والشفافية، كما تعد وسيلة للتميز والبناء على الثقة بين مؤسسات الدولة، وبيئتها الداخلية، ومحيطها الخارجي؛ وذلك بالامتثال للمعايير الدولية في التقارير المالية، واتخاذ القرارات الإستراتيجية المناسبة. لذا كانت الحاجة لتشجيع الأنظمة السياسية في الوطن العربي على تبني الإصلاح السياسي المعاصر، المبني على تقنيات إصلاحية متقدمة، التي تعزز فرص الابتكار والشفافية، في ظل بيئة تنافسية صحية، وذلك من خلال البحث عن سياسات إدارية ناجعة، والعمل على استخدام تشريعات قانونية وإدارية حديثة تُعزز من حرية المنافسة، وتمنع أو تحد من الممارسات الإقصائية. كما خلص البحث إلى جملة من النتائج أبرزها: أهمية تبني الإصلاح السياسي المُعاصر في أجهزة الأنظمة السياسية العربية عامة، مع تخصيص حيز للبحث في النظام السياسي الليبي الناشئ، ما بعد أحداث 2011م؛ وذلك لمعرفة مدى استخدامه للإصلاح السياسي المُعاصر، ولمواجهة التحدي الذي تتعرض له الأجهزة التقليدية التي ورثها عن النظام السابق، والبحث في مدى إثر التحول الجديد الذي يعطي تفوقاً نوعياً وكمياً، وقبولاً أكبر، نتيجة للتلازم البنيوي بين كل من عمق الإصلاح السياسي، ومستوى جودة الابتكار الإداري والتنظيمي في بُنية الأنظمة السياسية المُعاصرة، إذ يمثل التطور التشريعي واستقراره، والانفتاح السياسي على مسار الديمقراطية، واحترام الرأي، وحرية التجمع، والتنظيم، دافعاً أساسياً لتبني المنظور الديمقراطي السليم.

الإطار المنهجي والإجرائي للبحث:

أولاً- مشكلة البحث:

تكمن المشكلة البحثية في وجود فجوة بين الطموحات النظرية لمشروعات الإصلاح السياسي في الأنظمة العربية بمفهومه الحديث، وبين الواقع التطبيقي لآلياتها المعاصرة (الشفافية- ابتكار السياسات العامة)، وتتزايد هذه الإشكالية تعقيداً عند اسقاطها أنظمة سياسية مأزمه غير مستقرة كالنظام السياسي في ليبيا ما بعد 2011م. لذا ينطلق البحث من إشكالية أساسية تتمثل في السؤال الرئيسي التالي: كيف يُساهم الإصلاح السياسي المُعاصر في إعادة هيكلة النظم السياسية في الوطن العربي، وتحويلها من أنظمة سياسية ذات أسس تقليدية إلى نظم سياسية حديثة ومتطورة؟.

واستناداً لما سبق يمكن استخلاص الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود الإصلاح السياسي؟ -ما مدى تطبيق الأنظمة السياسية في الوطن العربي للإصلاح السياسي المعاصر؟ -كيف يؤثر الإصلاح السياسي المعاصر في تعزيز ابتكار السياسات العامة في الوطن العربي. - ما هي أبرز فرص التحول السياسي في النظام السياسي الليبي ما بعد 2011م؟، وما هي المعوقات والمآخذ الموجهة لجهوده؟. كما تقوم الدراسة على فرضيتين رئيسيتين هما:

الفرضية الأولى: وجود علاقة طردية بين عمق الإصلاح السياسي المعاصر، ومدى قدرة الأنظمة السياسية على ابتكار السياسات العامة.

الفرضية الثانية: غياب الاستقرار السياسي والانقسام المؤسساتي في ليبيا ما بعد 2011م، حتى الآن، شكل عائقا بنيوياً أمام تفعيل آليات الشفافية، مما أدى إلى تراجع الإصلاح السياسي المُعاصر في النظام السياسي في ليبيا، كما أدى إلى تحجيم ابتكار السياسات العامة الفاعلة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً- أهمية وأهداف البحث:

1-تكمن أهمية البحث وأهدافه العلمية في تأطير المفهوم النظري للإصلاح السياسي المعاصر؛ وذلك بتقديم إطار نظري يُفسر السياسات العامة للأنظمة العربية، كما يبين كيف يمكن للنزاهة والشفافية أن تتحول من مجرد طلب أخلاقي؟، إلى أداة استراتيجية فعالة، تعمل على تحسين أداء النظم السياسية في الوطن العربي.

2- إثراء الفكر السياسي العربي بربط الإصلاح السياسي المعاصر بمفاهيم حوكمة الأعمال تتمثل في: ابتكار السياسات العامة، كخيار استراتيجي، مع إبراز أهميتهما ودورهما في الأنظمة السياسية. أما الأهمية العلمية (التطبيقية) للبحث، فهو يُساهم في أثراء البيئة السياسية بأن يُقدم تعريفات عدة ذات مصطلحات سياسية، كما يُساهم في إثراء المكتبات الرقمية في الجامعات والمراكز البحثية. بالإضافة إلى تقديم قراءة موضوعية، وتوصيات علمية، حول واقع النظام السياسي في الوطن العربي والليبي.

ثالثاً- منهج البحث:

تم إنجاز هذا البحث وفق المنهج الوصفي التحليلي، المعتمد على وصف واقع الأنظمة السياسية العربية، وتحليل أبعاد الواقع التي تعيش فيه، بالإضافة إلى تفكيك آليات الإصلاح السياسي المعاصر وشرح كيف تتأثر الأنظمة السياسية بمفاهيم الابتكار والشفافية، كما تم الاستعانة بالمنهج المُقارن، وذلك بسبب تعدد أشكال الأنظمة السياسية في الوطن العربي: (ملكية- جمهورية، إمارة، سلطنة...).

رابعاً- مصطلحات الدراسة:

الكلمات المفتاحية: يستخدم البحث عدة كلمات مفتاحية، منها: الإصلاح السياسي، ابتكار السياسات العامة، الشفافية، الأنظمة السياسية العربية، الحوكمة الرشدة. يستخدم البحث عدة مصطلحات أهمها:

1-الإصلاح السياسي المُعاصر: هو مسار قانوني منظم تتخذه السلطة الحاكمة أو تفرضه القوى الفاعلة في المجتمع، وهو أداة تشريعية ومؤسسية ديناميكية تهدف إلى إعادة هيكلية البنية السياسية للدولة؛ كذلك هو مصطلح سياسي يسعى للانتقال بالأنظمة السياسية من الأنماط التقليدية، إلى أنماط مؤسسية حديثة تقوم على التعددية وسيادة القانون، والفصل بين السلطات والمسألة، وكنظام سياسي حديث يتحول فيه الحكم من حكم الفرد، إلى حكم المؤسسات.

2-ابتكار السياسات العامة (Public Policy Innovation): يتمثل هذا المصطلح مجتمعاً في تتبني وطوير أفكار سياسية غير تقليديه، يتم صياغتها على هيئة قوانين أو قرارات أو لوائح داخلية أو توجيهات سياسية، بقصد إنشاء دستور، أو من أجل معالجة المشكلات السياسية التي تواجه الدولة؛ وذلك بتقديم حلول وسياسات استباقية حديثة ومتطورة، تواكب التطور الذي يشهده العالم المعاصر.

3-**الشفافية (Transparency):** يتعد الشفافية في الفكر السياسي المُعاصر ليست مجرد قيمة أخلاقية، بل هي مصطلح سياسي اقتصادي قانوني يعني الانتقال من النظم السياسية التقليدية المغلقة، إلى الأنظمة السياسية الحديثة والمرنة، وهي تعنى أيضا بالتزام الأنظمة السياسية ومؤسساتها التنفيذية بحرية وتدفق وتداول المعلومات، بيحت تتدفق المعلومات ذات المضمون السياسي...،(كالقرارات والتوجيهات، والتقارير، والموازنات...)، ولكي تصيح متاحة أمام المواطنين، بطريقة سهلة وبشكل مستمر، حتى يتسنى لهم الاطلاع عليها في أي وقت، كما يشترط أن تكون هذه المعلومات واضحة، ومفهومة، وصريحة، وتضمن المُكاشفة والمحاسبة الإدارية والمالية والقضائية.

4-**الأنظمة السياسية العربية:** هي الدول العربية، التي تقع في النطاق الجغرافي للوطن العربي (بمشرقه ومغربه)، وهي أنظمة ذات أشكال حكم متعددة، سواء كانت ذات أنظمة سياسية (ملكية- أميرية- سلطانية) مثل الدول الخليجية كالمملكة الأردنية، والمملكة المغربية، أو جمهورية، مثل: مصر، وسوريا، ولبنان، والعراق، والجزائر وتونس والسودان...، أو ما يطلق عليه مصطلح دولة: كدولة ليبيا، ودولة فلسطين، والتي يقدر عددها بـ 22 دولة منها عدد من الدول الإفريقية، والمعروفة دولياً بالمجموعة العربية، نسبة لعضويتها في الجامعة العربية، فضلاً ما تتخذه وتعتمده كل دولة من أطر دستورية وتشريعية وتنفيذية، وفق نظامها الداخلي.

5-**الحوكمة الرشيدة (Good Governance):** هي مجموعة من المبادئ والقيم والإجراءات المؤسسية، التي تعمل على ضبط ممارسة السلطة السياسية، والإدارة والمؤسسات العاملة في الدولة؛ وذلك وفق قواعد

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وأحكام قانونية سليمة، كما تستند على معايير المسألة والشفافية والنزاهة والمشاركة المجتمعية، من أجل حماية المصلحة العامة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي المُعاصر، ومؤشراته في الأنظمة السياسية في الوطن العربي

المطلب الأول-مفهوم الإصلاح السياسي المعاصر وأهميته في الأنظمة السياسية العربية:

1-مفهوم الإصلاح السياسي المعاصر في اللغة والاصطلاح:

لتأصيل الإصلاح السياسي في المفهومين اللغوي والاصطلاحي نورد هذه التعريفات على النحو التالي: ا- تعريف الاصطلاح السياسي المعاصر في اللغة: يأتي مصطلح الاصطلاح السياسي المعاصر بمعنى "التغيير وإلى ما هو مستقيم وصالح" **(أبن منظور، 1993، ص 516)**، ويأتي بمعنى "صلح صلوحاً وأصلحه: زال عنه الفساد وأصلحه، وأصلحه: أزال فساده وجعله نافعاً وهو الانتقال من حال إلى حال أفضل"**(بن يعقوب، 2005، ص 227)**، وهو يستخدم في الأنظمة السياسية لمعالجة الخلل والحد من الفساد والإفساد، أو من أجل التخلص منه، وهو مصطلح سياسي يستخدم ضد الفساد، ويأتي بمعنى: "أصلح الشيء بعد فساده" **(أبن منظور، 1993، ص 516- 517)**. ب-تعريف الاصطلاح السياسي المعاصر في الاصطلاح: يأتي مصطلح الإصلاح السياسي المعاصر بتعريفات عدة تعود للأيدلوجية البحاث والمؤلفين، ومن هذه التعريفات التي تجمع بين اللغة والاصطلاح: هو "التحسين التدريجي دون المساس بالأسس الجوهرية لبنية الشيء، وفي الحقل السياسي يفيد الانتقال السلمي والمنظم لمعالجة مكان الخلل والفساد في الإدارة والحكم" **(د. الكيالي، وآخرون، 1990، ص 214)**. - هو "إدخال تعديلات تحسينية على القواعد والتشريعات المنظمة للمجتمع السياسي بغية استئصال الفساد الإداري والسياسي دون هدم الكيان القانوني للدولة"(**الإمام، 2008، ص 395)**. -كما يعرف اصطلاحا: هو "عملية واعية وموجهة تقودها الدولة أو قوى المجتمع لإعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، عبر الانتقال المتدرج من الأنماط التقليدية في ممارسة السلطة إلى الأنظمة الحديثة القائمة على المسألة، والمكاشفة والمشاركة الفاعلة"(**المنوفي، 1998، ص 74)**. -هو حزمة من التعديلات الجوهرية الهادفة إلى تطهير بنية النظام السياسي من الفساد، والجمود، مع الإبقاء على كيان الدولة، والاعتماد على آليات الحوار والمفاوضات السياسية كبديل للعنف أو التغيير الفوضوي" **(د. هلال، وآخرون، 2005، 43)**.

2-أهمية الإصلاح السياسي المُعاصر في الأنظمة السياسية العربية: تكتسب أهمية الإصلاح السياسي المُعاصر في الأنظمة السياسية العربية أهمية استراتيجية بالغة؛ وذلك بالنظر إلى طبيعة التحولات الإقليمية والدولية المُعاصرة، وهو ما يؤثر على البيئة السياسية في الوطن العربي، نتيجة لاستيعاب ضغوط القوى الفاعلة في الدول؛ وذلك لأن "منطق الإصلاح السلمي هو صمام أمان يرمي إلى استباق الأزمات وتجنب الهزات العنيفة عبر إتاحة قنوات للمشاركة، ولتجنب تحول المطالب السلمية إلى موجات راديكالية يصعب السيطرة عليها" **(مرزود، 2021، ص 48)**، فضلاً عن السعي لتجديد شرعية سلطة هذه الأنظمة، والانتقال بها من الشرعية التقليدية ، إلى الشرعية الدستورية القائمة على كفاءة المؤسسات، والمبنية على حكم القانون، فضلاً عن وتحقيق الاستقرار المؤسسي فيها، لأن مأزق الاستقرار في الأنظمة السياسية المعاصرة أصبح يعتمد على مدى "قدرتها على مأسسة أجهزة الحكم وتجديد مشروعيتها السياسية عبر تبني إصلاحات هيكلية تعيد صياغة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم" **(ساسي، 2021، ص 114)**. كما تتحدد ركائز الإصلاح السياسي المعاصر في الوطن العربي وفق الطبيعة الإجرائية للإصلاح السياسي المعاصر والمتمثل في "تبني حزمة معايير الحكم الصالح؛ وعلى رأسها مأسسة قنوات المسألة، وضمان الشفافية، وترسيخ سيادة القانون، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية لضمان التعددية والتداول السلمي على السلطة" **(زرنوقه، والسيد، 2006، 42)**. بالإضافة إلى ارتباطه بمشاركة النخب حيث يرى بعض الباحثين بأنه إذا كان الإصلاح السياسي المعاصر في أي دولة "هو وسيلة لترسيخ برامج التجديد، فإن النخبة هي العصب المحرك والمسؤولة عن تقديم مُبادرات إصلاحية مؤسساتية تضمن صياغة واقع مستقر يحفظ توازنات المجتمع ويفتح آفاق التنمية" **(د. وليد، وآخرون، 2023، ص402)**. كما تتجلى الأهمية العلمية والسياسية للإصلاح السياسي المُعاصر في دوره المُباشر في ابتكار السياسات العامة المتطورة. فالأنظمة السياسية في العالم المُعاصر تنتهج بيئة تفاعلية مرنة، تسمح بإقامة مساراً إصلاحياً حقيقيا، كما تسعى لابتكار سياسات عامة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مُعاصرة ومتطورة قائمة النهج الديمقراطي السليم، وتعتمد على استخدام الرؤى الاستشرافية العلمية التطبيقية الحديثة، بدلاً من اعتمادها على الأساليب التقليدية، التي تعتمد على الولاءات (الشخصية- العائلية القرابية الضيقة- الزبائنية)، المحسوبية، وشخصنة السلطة. وعلى أساليب الأنظمة الشمولية، وردود الأفعال الآنية؛ كذلك لم يعد الإصلاح السياسي في الوطن العربي "خياراً ترفيهياً تطرحه النخب الفكرية، بل تحول إلى حاجة استراتيجية مُلحة تقتضيها المصلحة العامة لتجنب النظم السياسية خطر الانهيار الشامل والحد من الفساد المستشري. إن تباطؤ الحكومات ومماطلتها في تبني برامج إصلاحية حقيقية تُسهم في تبني برامج إصلاحية" **(المنصوب، 2014، ص112).** وبما أن أهمية الإصلاح السياسي المعاصر في الوطني العربي يكمن في أهمية إعادة مشروعية هذه الأنظمة، والانتقال بها من شرعيات شمولية تقليدية، إلى شرعيات أكثر تقدمية وحداثة، بأن تتبنى نظام الحكم الرشيد، الذي يعتمد على سيادة القانون، واحترام الحريات العامة (حرية التعبير- حرية الاجتماع- حرية التنظيم)، ويفسح المجال للمشاركة والمجتمعية ويسمح بالانتقال السلمي المدني السلس، دون تفكيك لبنية الدولة، أو الدخول في نزاعات جهوية أو صراعات مسلحة **(د. وليد، 2023، ص 8).**

المطلب الثاني-أثر الإصلاح السياسي على السياسات العامة في الأنظمة السياسية في الوطن العربي، والمأخذ والانتقادات الموجهة له:

تظهر أدبيات النظم السياسية في أن الأنظمة السياسية في الوطن العربي واجهت انتقادات عدة، نتيجة محاولاتها غير الجادة وغير المنتجة في تبني الإصلاح السياسي المعاصر، وهو ما أدى إلى عدم وصول أغلب هذه الأنظمة السياسية إلى إحداث تحول ديمقراطي حقيقي، ويمكن استنتاج أبرز الانتقادات والمأخذ الموجهة له، على النحو التالي: ا-تتبني أغلب الأنظمة السياسية في الدول العربية حتى الجمهورية منها كإصلاح فوقي وجزئي تجميلي لواجهة النظام السياسي في الدولة، للالتفاف على التحول الديمقراطي، حيث تكون الإصلاحات فوقية ومجزأة صادرة من الأعلى إلى الأسفل، وتكون بيد النخبة الحاكمة تصد على هيئة أوامر عليا، بهدف امتصاص الغضب الشعبي، أو تلبية لضغوط دولية، لا محلية**(د. بشارة، 2020، ص 184).** 2-غياب الإرادة السياسية الجادة والحقيقية الراغبة في تبني الإصلاح السياسي المُعاصر، مما يجعلها تتعامل مع الإصلاح وفق منظور (الهندسة السياسية)، أي كأداة لإعادة إنتاج وتدوير النخب السياسية، وليس وفق مبدأ المشاركة المجتمعية، والتداول السلمي على السلطة، وهو ما يؤدي إلى إفراغ المؤسسات الدستورية والمنتخبة من مضمونها **(د. هلال، ود. مسعد، 2000، ص 94).** 3-تهميش الكيانات القانونية الأساسية في المجتمع، كالأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، بل تتخذ ضد هذه الكيانات خطوات تعمل على تهميشها وإضعافها، وتجفيف منابعها بشتى السُبل، كإصدار القوانين المقيدة للتمويل، أو منع التجمع، والتنظيم، فضلاً عن الملاحقة الأمنية والاستخباراتية، والتهديد بالاعتقال والحبس لكل قوى المعارضة السياسية؛ وهو ما يؤدي غالياً لإفراغ الساحة السياسية من الفاعلين سياسياً، بقصد خلق تبرير أهمية عدم التغير السياسي والمحافظة على بقاء الوضع الراهن، خوفاً من حدوث فوضي شعبية تضر بالبلد **(د. لقزيز، 2001، ص45).** 4-الفصل بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، والذي يحدث نتيجة إغفال العلاقة العضوية بين تطور الجانب السياسي بتطبيق النظام الديمقراطية، وتطوير الجانب الاقتصادي في الدولة، واهمال التنمية المستدامة، ومعالجة الفساد الهيكلي والأزمات المعيشية كالبطالة والفقر، مما يؤدى إلى عزوف عامة الشعب عن المشاركة في الحياة السياسية **(د. الطاهر، 2012، ص 33).**

المبحث الثاني: التحول الإصلاح السياسي المعاصر، وواقع السياسات العامة في ليبيا ما بعد 2011م:

شهدت الدولة الليبية عقب أحداث 201م، تحولاً جذريا في بيئتها السياسية والقانونية وتحوله إلى فضاء الدولة الدستورية التعددية تمثلت في صدور الإعلان الدستوري، وفتح الباب أمام تأسيس الكيانات المدنية غير الحكومية كمنظمات المجتمع المدني، والكيانات السياسية كالأحزاب السياسية، وإجراء عدة انتخابات تشرعيه وبلدية، ولدراسة هذا الموضوع، الذي تبين أنه هذا نظام سياسي ناشئ، مازال يعد من أعقد نماذج الأنظمة السياسية انتقالاً، بل يُعد من الأكثر الأنظمة السياسية تعقيداً في المنطقة العربية، ولبيان واقع السياسات العامة ولمعرفة التأسيس القانوني، والمعوقات والمآخذ الموجهة له، يقسم هذا المبحث على النحو التالي:

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المطلب الأول- البيئة التشريعية والمسارات الانتخابية المعاصرة في ليبيا:

ا-التأسيس القانوني والتعددية الحزبية في المرحلة الانتقالية:

يمثل عام 2011م، خصوصاً ما بعد يوم 2011/10/20م، حداً فاصلاً في التاريخ السياسي الليبي المُعاصر، حيث بدأت ظهور ملامح نشأة نظام سياسي تشكل بصورة تشريعية عبر صدور الإعلان الدستوري جديد في 3 أغسطس 2011م، الذي سمح بالتعددية، والتنظيم المدني، والاجتماع، مع خلق مساحة واسعة لحرية التعبير واحترام الرأي والرأي الأخر، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن النظام السياسي في ليبيا خلال الفترة الانتقالية ما بين: 2011- 2012، تركزت هذه المرحلة التأسيسية على الاهتمام بتنظيم البيئة التشريعية الأولى، المتمثل في المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، بالسماح بعودة الأحزاب السياسية للعمل السياسي وفق القانون رقم 29 لسنة 2012م، بشأن تنظيم الأحزاب السياسية في ليبيا، بعد عقود من حظر العمل الحزبي بعد صدور قانون تأسيس الأحزاب السياسية الليبية، على نحو ما جاء في المادة 14، التي نصت صراحة على "كفالة حرية تكوين الأحزاب السياسية، مما نقل الدولة فجأة من حظر التعددية إلى مناخ ديمقراطي منفتح " **(العبيدي، 2025، ص 22)**، والتي شرعت في التأسيس بالرغم من إنها كانت محفوفة بقلة الخبرة التنظيمية؛ وذلك نتيجة منعها من العمل منذ فترة طويلة، أي مطلع الستينات في القرن الماضي زمن النظام السياسي الملكي (1951- 1969) م، بل تم تجريم العمل الحزبي لعدة عقود في ظل النظام السياسي السابق، خلال الفترة ما بين (1969- 2011)، وبعدئذ شهدت ليبيا التعددية الحزبية بقوة كما سبق بيانه، حيث "تكونت العديد من الكيانات السياسية التي فاق عددها 150 حزباً من مختلف الأطياف الفكرية" **(د. السطي، 2026، ص14)**.

ب- مسار الانتخابات التشريعية والوطنية (2012- 2014)م: شهد النظام السياسي في ليبيا ما بعد 2011م، عدة تجارب انتخابية وطنية، منها: انتخاب المؤتمر الوطني العام، حيث جرت هذه الانتخابات على مستوى ليبيا في يوليو 2012م، كأول تجربة ديمقراطية فعلية، نتج عنها انتخاب أول جسم تشريعي ليبي، شارك في العملية الانتخابية نسبة كبيرة من الناخبين، والذي استمر في إدارة السلطة التشريعية في النظام السياسي الليبي، بالرغم ما واجهه من انقسام سياسي، حتى انتخابات مجلس النواب في عام 2014م، واستلامه لزمام السلطة التشريعية **(د. لفلاتي، 2025، ص672)**، بتوصية من لجنة 17 فبراير، والذي تزامن أيضا مع تصاعد الصراع المسلح، فضلاً عن انتخاب اللجنة الوطنية لصياغة الدستور 2014، المعروفة (بلجنة الستين). لكم سرعان ما أدى إلى وضع النظام السياسي الليبي الناشئ أمام "مُعضلة عدم التوافق بين الكتل داخل البرلمان. ومع تعديل القوانين الانتخابية لاحقاً لحظر القوائم الحزبية والاعتماد على النظام الفردي، أجهضت تجربة التعددية البرلمانية المنظمة وتحول الصراع التشريعي إلى صراع جهوي ومناطقي"**(د. الزنتاني، 2024، ص 41)**.

ج-تجربة الانتخابات المحلية والبلدية:

كذلك شهدت ليبيا الانتخابات البلدية خلفاً للمجالس المحلية التي شُكلت بعضها في مارس 2011م، أثناء الحرب بتكليف من المجلس الوطني الانتقالي المؤقت الذي تولى عقب "إعلانه التأسيسي تنظيم إدارة شؤون المدن والمناطق من خلال تكليف وتنسيق جهود المجالس المحلية المؤقتة لتسيير المعاملات اليومية وضمان جودة الحياة المدنية" **(زولية، 2023، 83)** بقصد تتيسر تعبية الجهود للقوى الموالية للمجلس في المناطق الواقع تحت سيطرته، كلُل الإعلان الدستوري في هذا الشأن بصدور القرار رقم 176 لسنة 2011م، بشأن اعتماد اللائحة الداخلية للمجالس المحلية المكلفة من أجل تسيير القطاعات، بينما جرى انتخاب مجلس محلي مصراته يوم 20 فبراير 2012م، كأول "تجربة انتخابية فعلية على المستوى المحلي في ليبيا مدفوعة بمبادرات أهلية تليها تلتها تجربة انتخاب محلي بنغازي في يونيو من نفس العام وقبل صدور الهياكل القانونية المركزية الموحدة لوزارة الحكم المحلي" **(الفيتوري، 2019، ص114)؛ وذلك** قبل صدور قانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012م، الصادر بشأن تأسيس المجالس المحلية رسميا، والتي انطلق في 30 نوفمبر 2013م، حيث تمت العملية الانتخابية في عدة مدن ليبية منها: شحات، البيضاء...، كأولى البلديات المؤسسة للمسار القانوني الجديد، برعاية اللجنة المركزية للانتخابات **في طرابلس (د. بن رجب، د. محمد، 2025، 42)**. لذا شكلت هذه الانتخابات مساراً محلياً موازياً للانتخابات الوطنية التشريعية والتي اتسمت باستمراريها الدورية بالنجاح مقارنة بالانتخابات التشريعية التي توقفت منذ نهاية ولاية انتخاب مجلس النواب، الذي تعد استمرارية ولايته الحالية عرضة للانتقاد من القوى الوطنية الرافضة للتمديد خارج القانون، وفق ما حدده

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الإعلان الدستوري. لذا لم تكن الانتخابات البلدية التي تجرى دورياً في ليبيا مجرد آلية إدارية، بل كانت "اختباراً حقيقياً لمدى تقبل المجتمع القبلي والمناطقي المفهوم التداول السلمي على السلطة محلياً. وقد اثبتت هذه الانتخابات قدرة الفاعلين المحليين على انتزاع شرعية مستقرة اتاحت للبلديات تقديم الحد الأدنى من الخدمات والأمن الاجتماعي في بيئة مركزية مضطربة ومُفككة"**(د. التير، 2020، ص 245).**

د-تعدد مسارات الحل السياسي في ليبيا وإشكالية التوافق التشريعي:

فبعد توقيع عدة اتفاقات بشأن التوصل لحل سياسي في ليبيا برعاية دولية، كاتفاق الصخيرات – بالمغرب، في 17 ديسمبر 2015م، كمسار تأسيس أول، الذي نتج عنه تشكيل أول حكومة توافق وطني ومجلس رياسي لمعالجة النزاع التشريعي بين المؤتمر الوطني ومجلس النواب، ومؤتمر برلين- بألمانيا، في يناير 2020م، بقصد تدشين مساراته ثلاثة (سياسي- عسكري- اقتصادي)، الذي "أدى لاحقا إلى تشكيل اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) والاتفاق على وقف إطلاق النار الدائم وتأطير خارطة طريق انتخابية جديدة لإحياء العملية السياسية وتجاوز الانقسام المؤسسي والتنفيذي" **(ويري، 2020، ص 22- 24)** ، ولجنة (6+6) الذي صدر بموجبه مجلس النواب قانون انتخاب مجلس الأمة المنجزة من هذه اللجنة، "ليجري بموجبها الاستحقاق الدستوري، في حين لاقت بنود معينه داخلها ممانعة من أطراف تنفيذية وأعادت خلط أوراق المسار الانتخابي من جديد بلقاءات لاحقة في العواصم الإقليمية"**(ونيس، 2023، ص2)** ، **ثم المبادرة الأمريكية المعروفة (بمبادرة بولس)**، التي طرح فيها المبعوث الأمريكي: مسعد بولس، خطة تنص على توحيد مؤسسات الدولة الليبية، وهي تشمل توحيد الجانب التنفيذي، والعسكري والاقتصادي**(القدس، 2026، ص1)**، التي واجهت هي الأخرى عدة انتقادات محلية. ووفقا للتطورات الدولية التي طرأت مؤخراً على الملف الليبي نتيجة تصاعد الصراع في منظفة الشرق الأوسط، وتمددت انعكاساته حتى شملت الممرات البحرية كممرات حيوية لمرور ناقلات الطاقة (النفط- الغاز)، وغيرها من أصناف التجارة الدولية عبر مضيق هرمز، بالإضافة لاستمرار الحرب الروسية الأوكرانية...، بالإضافة لتخوف لولايات المتحدة، وبريطانيا، ودول الاتحاد الأوروبية من تمدد نفوذ كل من: روسيا والصين إلى عمق القارة الإفريقية عبر الأراضي الليبية، سعت هذه الدول الغربية، خصوصاً الدول الفاعلة في مجلس الأمن، كأمريكيا وبريطانيا وفرنسا، إلى دعم وتأييد بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، والترحيب بما توصلت إليه بشأن إجراء حفل التوقيع الرسمي بين ممثلي اتفاق لجنة الحوار المصغر المعروف باتفاق (4+4) تحث رعاية الأمم المتحدة، في 30 أغسطس 2026م بمقر البعثة بطرابلس، والذي يهدف إلى إعادة تشكيل رئاسة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وتعديل بعض القوانين الانتخابية، والعمل على توحيد المؤسسات المدنية والعسكرية، وتشكيل حكومة جديدة، تعمل على تنفيذ والاشراف على الانتخابات البرلمانية والرئاسية في غضون 24 شهراً**(الجزيرة، 2026،)**، إلا أن هذا الاتفاق بالرغم من تأييده من المجتمع الدولي بما فيها مجلس الأمن، مازال يواجه بعض الصعوبات في تنفيذه على الأرض للاختلاف في تفسيره، وللاتهام بعثة الأمم المتحدة لدى ليبيا ذاتها للانحياز لطرفي الصراع ببحكم فرض سياسة الأمر الواقع، ومقابل تغاضيها عن توصيات القوى الوطنية والحوار المُهيكل، كما جرى مؤخراً اجتماع مشترك في أنقرة يوم: 10 سبتمبر 2026م، برعاية تركية بين كل من رئيس مجلس النواب، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، لبحث الانسداد السياسي والرد على التجاذبات الراهنة حول اتفاق لجنة 4+4، والعودة بدلاً منها إلى العمل بمسار 6+6 **(أوبزيرفر، 2026).**

المطلب الثاني-معوقات الإصلاح السياسي المعاصر في ليبيا، والمآخذ وآليات الاستجابة:

أ-أثر النزاعات المسلحة على الاستقرار السياسي والمؤسساتي:

لم تكن البيئة السياسية في الدولة الليبية ما بعد 2011م، سهلة وسلسة أمام بناء نمط مؤسساتي مستقر يُساعد في بناء سياسات عامة تحاكي الإصلاح السياسي المعاصر، بل اصطدمت بعدة معوقات معقدة تمثلت في التحديات الأمنية، وهي ما جعلت واقع الإصلاح السياسي في ليبيا يتسم بين المراوحة، وبالتعثر والمحدودية البنيوية، فمنذ منتصف 2014م، طغت النزاعات المسلحة، التي استمرت خصوصاً بين القوى العسكرية الفاعلة في المنطقتين الليبيتين (الشرقية والغربية)، التي أثرت على حالة الاستقرار السياسي، كما أدت إلى تفتيت استقرار ووحدة المؤسسات السيادية في الدولة، بالإضافة إلى تعطيل مسار الانتقال السياسي الذي عانى الأمرين، بعد أن وقع بين حدة النزاعات والحروب الداخلية المسلحة، وما انتجته من تجاذبات سياسية ونزاعات مناطقية- والتخبط في البناء المؤسسي الداخلي للدولة. لقد ساهمت المناوشات المسلحة والمتكررة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بين التكتلات المختلفة في عدة مدن ومناطق، والتي تعد أخطرها، بما يُعرف بالحروب على طرابلس في: 4/4/ 2019م، بإحداث "اختلالات جوهرية في بنية المؤسسات السيادية الليبية تمثلت في تراجع مستوى الأداء الإداري وتفشى الفساد المالي، وتضارب السياسات العامة نتيجة وجود سلطات تشريعية وتنفيذية موازية، مما عطل مسارات الاستقرار والتنمية المستدامة"**(د. الأمين، 2026، ص114)**، كما أدت هذه النزاعات لإنتاج إرادة سياسية مهزوزة بعد أن تنامي النزاع السياسي حول الشرعية الدستورية ذاتها، وما نتج عنه من انقسام في "مراكز السلطة والمراجعات القانونية إلى إضعاف قدرات الدولة على ممارسة وظائفها السيادية" **(المبروك، 2026، ص45)**، كما اسهمت في زيادة حدة الانقسام النظام بين مجلس النواب ونظيره الحالي المجلس الأعلى للدولة، الذي أصبح مجلس استشاري بعد اتفاق الصخيرات؛ كذلك تكونت الحكومات الموالية للبرلمان في الشرق الليبي، كنظير موازي للحكومات (الوفاق الوطني- الوحدة الوطنية) الرسمية في الغرب الليبي، وهو ما يُعرف بثنائية السلطة، خصوصا السلطة التنفيذية، كما قامت هذه السلطات الموازية بإنشاء مؤسسات سيادية أخرى موازية للمؤسسات الشرعية المعترف بها دولياً، كالمؤسسات والإدارات الأمنية والقضائية والرقابة إلى تحولت إلى أدوات صراع، بدل أن تكتفي بمهامها الوظيفية **(المبروك، 2026، ص 43- 46)**.

ب-المعوقات الهيكلية والمآخذ الموجهة لجهود الإصلاح السياسي في ليبيا ما بعد 2011م:

من المعوقات التي أفشلت الإصلاح السياسي في ليبيا ما بعد 2011م، وعطلت المسار السياسي ما يلي: 1- الفراغ السياسي في الدولة الليبية الذي نتج بسبب الموروث وغياب التقاليد الدستورية، حيث انها النظام السابق تاركاً خلفه دولة بلا مؤسسات (مدنية- عسكرية- أمنية) حكومية رصينة يعتمد عليها في استقرار البلاد وحفظ الأمن...، كما حدث في كل من تونس ومصر مثلاً**(عبد الله، 2025، ص 115- 217)**. 2-تغول المجموعات المسلحة، بسبب حدة الفوضى الأمنية، وانتشار السلاح خارج القانون. 3- أزمة الشرعية المتصادمة وتعدد الهياكل الانتقالية، مما جعل البلاد تدور في حلقة مفرغة تديرها هياكل مؤقته ومتلاحقة، بدءاً من: المجلس الوطني الانتقالي- المؤتمر الوطني العام- مجلس النواب- المجلس الأعلى للدولة- المجلس الرئاسي) فضلا عن الحكومات المتعاقبة، والمتضادة. 4-الاعتماد على المقاربات الإقليمية والتدخلات الدولية البينية، بدل فرض إرادة الشعب، مما أدى لتعدد المسارات والحوارات، برعاية إقليمية ودولية وأممية دون جدوى. 5-تسييس تشريعات العدالة الانتقالية وقوانين العزل السياسي، بالإضافة لتسيس المؤسسات الرقابية والسيادية الأخرى **(عبد السلام، 2024، 204- 206)**.

الخاتمة:

إن دراسة الإصلاح السياسي المعاصر في الأنظمة العربية بصفة عامة، ودراسته بشكل خاص في النظام السائد في ليبيا ما بعد 2011م، لا شك أنه إن لم يحتاج إلى كتابة موسوعة سياسية حوله، فهو على الأقل يحتاج لكتاب من الحجم الكبير، حتى يتمكن الباحث من تغطية الجزء الأكبر لـ هكذا موضوع مهم، إلا أنه وتأسيساً على ما رصده هذا البحث الموجز غير المخل، وما قدمه من دراسة وتحليل موضوعي علمي أكاديمي، يعد أمر كاف يمكن الركون إليه فيما توصل من نتائج بحث وردت في المتن، فضلاً عن ما ورد في الملخص والمقدمة والتوصيات، حيث خلص البحث إلى أن واقع الإصلاح السياسي المعاصر في الأنظمة العربية لا يزال يراوح مكانه، بين طموحات التحول المنشودة التي تعتمد على البنى الديمقراطية والمشاركة المجتمعية الفاعلة، وبين كوابح البنى النظم الشمولية التقليدية التي تمجد الحاكم، وتسير وفق الأوامر الفوقية. حيث أثبتت التجربة السياسية أن اختزال الإصلاح السياسي في أطره الشكلية التقليدية القديمة، لا تتماشي مع مبدأ الإصلاح السياسي العاصر، الذي ينجح ويتطور نتيجة إحداث تحول بنيوي في شكل النظام السياسي وطبيعته، وهو ما يجعل النظام ذاته قادرا على التجديد والابتكار والاستدامة الفاعلة.

كذلك الحال في المشهد السياسي الليبي وأثره بالإصلاح السياسي المعاصر، حيث تجسدت فيه جدلية الصراع السياسي لأسباب عدة منها تشريعية وأمنية وعسكرية وتنفيذية، فمع تفكك منظومة النظام السابق، استمرت الآزمة الليبية ما بعد 2011م، في التوسع والانتشار، لأسباب محلية وإقليمية ودولية. إذ كشف البحث غياب التوافق السياسي حول تبني مشروع الدستور المعد من لجنة منتخبة، لكي يكون عقد اجتماعي جامع مما عزز من الانسداد الدستوري، حيث توزعت الشرعيات بين أجسام سياسية متنافسة، التي أصبحت تمدد

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

لنفسها بحكم الأمر الواقع، بعد أن انتهت ولايتها القانونية بحكم الإعلان الدستوري، وبحكم الاحكام القضائية، الأمر الذي أدى إلى حدوث انقسام مؤسساتي حاد. وبناء على دلك يؤكد البحث في نهايته إلى أهمية البحث عن طرق توافقية بديلة ناجعة تمكن من توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية وبقية المؤسسات السيادية في البلاد، وفق ضوابط وقانونية رادعة لكل المخالفين، مع الابتعاد عن كل المسارات الانتقالية المتنازع عليها، أو الحلول العشوائية التي تقدم الترضيات المؤقتة عن الحلول الوطنية الحقيقية، ثم تشكيل حكومة توافقية تشرف على الانتخابات الوطنية، ويُفضل أن يتم ذلك وفق دستور وطني ثابت، وهو ما يمكن الاعتماد عليه في تفكيك الأزمة الليبية بمختلف أشكالها: السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية، حيث تضبط وفق بنود دستورية حاكمة.

التوصيات:

من التوصيات التي يمكن الأخذ بها لتعزيز واقع الإصلاح السياسي المعاصر في الوطن العربي، وأثره في السياسات العامة: دراسة حالة النظام السياسي في ليبيا ما بعد 2011م أنموذجا، ما يلي:

1-أهمية تفعيل مبدأ فصل السلطات وتكاملها في الأنظمة السياسية في الوطن العربي، وذلك بالعمل على استقلالية السلطتين (التشريعية والقضائية)، فضلا عن استقلالية المؤسسات الرقابية، لمنع هيمنة السلطة التنفيذية (الرئيس- الحكومة) عليها، وهو ما يضمن وجود رقابة ومحاسبة حقيقية للحكومة والمؤسسات التابعة لها.

2-إطلاق العنان للحريات (التعبير- التنظيم- الاجتماع) واحترام الرأي والرأي الآخر، مما يساعد في المشاركة السياسية المجتمعية.

3-توسيع الاهتمام بمكافحة الفساد وضمان الشفافية، من خلال تبني التشريعات الصارمة التي تلزم المؤسسات العاملة في الدولة بإتاحة البيانات والمعلومات والتقارير المالية والمصرفية للجمهور.

4-العمل على الانتقال من النظام السياسي التقليدي إلى النظام السياسي الحديث، الذي يرفض العشوائية والغوغائية والانفلات الأمني والعمل خارج القانون، إلى العمل وفق نظام المأسسة العلمية الحديثة.

5- اعتماد العمل بالحوكمة الرشيدة والتقييم الدوري، وذلك ضرورة صياغة إستراتيجيات سياسية ناجعة، لحوكمة القطاع العام، وتوطين تطبيقات الذكاء الصناعي وتقنية ثقافة الابتكار بدءا باعتماد تطبيقات التحول الرقمي كأداة سياسية وإدارية، من أجل تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة، في البيئة العربية المعاصرة.

6- الاهتمام بالتنمية المستدامة، مع التركيز على السياسات البديلة التي تعتمد على تنوع مصادر الدخل، بدل الاعتماد على مصادر الطاقة (النفط- الغاز)، بالتوجه للاهتمام بقطاعي التعليم والبحث العلمي والصحة المجتمعية، والزراعة والصناعة والسياحة...، مع التركيز أيضا على الإصلاح الإداري كبوابة للإصلاح السياسي.

7-تفعيل دور الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والعمل النقابي.

8-التركيز على العدالة الاجتماعية والعدالة الانتقالية خصوصاً في الدول التي شملها ما يسمى بدول الربيع العربي.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المصادر والمراجع:

أولاً- الكتب:

1. أبو منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، المجلد الثاني، مادة: صلح، دار صادر، بيروت، لبنان، 1993م.

2. د. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986م.

3. د. صلاح سالم زرنوقة، ود. مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006م.

4. د. عادل محمد العبيدي، واقع العمل الحزبي وآفاق تطويره بناء على البيئة القانونية المُنظمة بعد فبراير، مركز السلام للدراسات الاستراتيجية، طرابلس، ليبيا، 2025م.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5. د. عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، مادة: إصلاح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1990م.
6. د. عبد الإله بلقزير، أزمة العمل الحزبي والسياسي التعددي والمعوقات البنيوية والقانونية المفروضة على قوى المعارضة في المجتمع المدني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001م.
7. د. عزمي بشارة، دراسة آليات الالتفاف على التحول الديمقراطي عبر تبني إصلاحات فوقية مجزأة بهدف إعادة إنتاج النظام القائم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت - لبنان، 2020م.
8. د. علي الدين هلال، ود. نيفين مسعد، قضايا الاستمرار والتغيير في النظم السياسية العربية، وإفراغ المؤسسات الدستورية والمنتجة من مضمونها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000م.
9. د. مصطفى عمر التير، جذور الصراع وتداعياته وتأثير البنى الاجتماعية على الإدارة المحلية في ليبيا الجديدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2020م.
10. أ.د. مسعود عبد السلام، العدالة الانتقالية في السياق السياسي (المسارات – التحديات) ، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الثاني، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليطن، ليبيا، 2024م.

ثانياً- المجلات والصحف:

1. د. أحمد الطاهر، "العوائق الهيكلية للتنمية وعلاقتها بالتحول السياسي والحكم الرشيد في البيئة العربية"، المعهد العربي للتخطيط، مجلة الجسر، العدد: 18، 2012م.
2. د. أسماء محمد رجب الأمين، "تأثير الانقسام السياسي على مؤسسات الدولة في ليبيا"، المجلة الأفروآسيوية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 2026م.
3. د. الفيتوري صالح الشطي، ود. عبد القادر علي أبو ستة، "دراسة نشأة الأحزاب الليبية والعملية السياسية في ليبيا، وتقييم أدوارها في بناء الدولة"، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2026م.
4. أماني فرج المبروك، "الانقسام السياسي والمؤسساتي وأثره على بناء الدولة في ليبيا"، مجلة الأصالة للبحوث والدراسات، جامعة الأندلس، طرابلس، ليبيا، 2026م.
5. د. طارق أحمد المنصوب، "الموازنة بين الدوافع الداخلية لتبني الإصلاح السياسي في النُظم العربية والضغوطات الدولية الخارجية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد: 42، العدد: 3، 2014م.
6. د. فرج عبد الرحمن الزنتاني، "الأحزاب السياسية الليبية والمُشاركة السياسية بعد أحداث فبراير"، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة الزنتان، الزنتان، ليبيا، 2024م.
7. د. نوري علي بن رجب، ود. عبد السلام محمد أمحمد، "تقييم القانون رقم 59 لسنة 2012م، بشأن نظام الإدارة المحلية في ليبيا باستخدام آلية تقييم الأثر التنظيمي"، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2025م.
8. د. عبد السلام صالح الفيتوري، "التحول الديمقراطي والانتخابات المحلية في ليبيا بعد عام 2011م، دراسة في آليات المشاركة السياسية"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي برلين، 2019م.
9. د. علي محمد عبد الله، "الأوضاع الاجتماعية والسياسية في ليبيا ما بعد التدخل الدولي عام 2011م"، مجلة الرواد العلمية، 2025م.
10. د. عمار محمد عمر زويلة، "الصعوبات التي تواجه الإدارة المحلية في ليبيا، دراسة تحليلية للقانون رقم 59 لسنة 2012م وتعديلاته"، هيئة الاستشارات العلمية، مجلة جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا، 2023م.
11. د. مسعود أحمد الفلاتي، "أزمة الشرعية والمشروعية وانعكاساتها على إعادة بناء المؤسسات التشريعية الليبية"، مجلة الأصالة للدراسات والبحوث، جامعة الأندلس، المجلد: 6، العدد: 12، طرابلس، ليبيا، 2025م.
12. د. وليد سليمان، وآخرون، "النخبة السياسية ودورها في عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، الملحق العلمي للمجلات الأكاديمية الجزائرية، 2023م.
13. صحيفة ومنصة ليبيا أوبزيرفر، "بيان مشترك عقب اجتماع رئيسي مجلس النواب والدولة في أنقرة"، قسم الأخبار السياسية والشؤون، 2026/09/10م.

ثالثاً- المؤتمرات والبحوث والرسائل العلمية والتقارير:

1. د. سمير ساسي، مشروعية السلطة في الفكر السياسي، أطروحة دكتوراه، جامعة منوبة تونس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2021م.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. فريدريك ويري، من الحرب إلى برلين: تتبع المسارات الثلاثة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وإمكانيات تحقيق السلم المفقود، المؤتمر الدولي حول الشأن الليبي، معهد كارنيغي للسلام الدولي، 19 يناير 2020م.
3. د. وليد سليمان، متطلبات الحكم الرشيد وتحديث شرعية الأنظمة السياسية العربية في العصر الراهن، شبكة الأبحاث الأكاديمية، 2023م.
4. معتز ونيس، "مجلس النواب الليبي يقر قوانين الانتخابات الرئاسية والتشريعية المنجزة من لجنة 6+6 المشتركة"، تقرير إخباري، وكالة الأناضول التركية للأنباء، أكتوبر 2023م.
5. موسوعة الجزيرة والتقارير الرسمية، "اتفاق 4+4: خارطة طريق جديدة وجدول زمني للوصول إلى صناديق الاقتراع في ليبيا"، تقرير، شبكة الجزيرة الإعلامية، الدوحة، قطر، 30 أغسطس 2026م.
6. هيئة المتابعة والتحرير، "تقارير دولية: مبادرة بولس تتحرك بالتوازي مع مسار الأمم المتحدة، وسط اهتمام أمريكي بالملف الليبي"، تقرير إخباري، الشؤون السياسية والاستراتيجية بجريدة القدس العربي، 12 يوليو 2026م.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).